

تحليل التدفقات النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة

التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة (سيولة الخزينة):

يعتبر جدول التدفقات النقدية تكملة للميزانية و لحساب النتائج و بدراستها يكتمل تشخيص المؤسسة لانها تقدم معلومات مهمة لا نجدها في البيانات المالية الأخرى، حيث اصبح جدول التدفقات اجباريا في اغلب بلدان العالم و قد تبنت الجزائر من خلال النظام المالي و المحاسبي الجديد هذه الجدول و جعلته جزءا من القوائم المالية القانونية و هذا تماشيا مع المعايير المحاسبية IFRS، ويختلف جدول التمويل الذي يركز على مفهوم راس المال العامل عن جدول التدفقات النقدية الذي يركز على التدفقات النقدية الموجبة و السالبة التي تصنف الى 3 فئات او مجموعات أساسية من العمليات وهي عمليات الاستغلال عمليات الاستثمار عمليا التمويل فيما يلي محتوى الفئات الثلاث لجدول التدفقات النقدية. ومن أجل التعرف على جدول سيولة الخزينة بالشكل الذي استقر عليه في الوقت الحالي، لابد متتبع التطور التاريخي لهذا الجدول، و الوقوف على المراحل التي مرّ بها من تاريخ نشأته الى الآن، حيث مرّ بسلسلة زمنية طويلة نسبيا، تطور خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذ الجدول خلال كل مرحلة زمنية نموذجا يلي حاجات مستخدميه في تلك الفترة، وقد استخدم هذا الجدول لأول مرة من قبل الشركات الأمريكية حيث لم يكن يعرف من قبل عدة شركات أخرى من بينها الشركات الفرنسية، إلى غاية مطلع السبعينيات، وهذا أثناء عملية إعادة هيكلة مخطط التمويل من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بفرنسا وبالإشتراك مع عدة معاهد، وقع النظر على استعمال جدول تدفقات الخزينة، ولكن النظرة الأولى لهذا الجدول كانت جدّ معقدة وتحتاج الدراسة إلى إدراج كم هائل من المعلومات والبيانات بالإضافة إلى بذل جهد أكبر، وهذا راجع إلى عدم تطور نظام معالجة المعلومات، من جهة، ومن جهة أخرى فإن المنظور القائم عليه هذا الجدول كان أنجلو سكسوني ولا يتماشى مع النظريات والفكر الفرنسي. وفي مطلع الثمانينيات وبالتدريج شرع المحللون الماليون في إدراج هذا الهيكل الجديد الذي يصف إلى حدّ ما تدفقات الخزينة إلا أن التجاوب مع هذه الأداة لم يتم إلا خلال مطلع التسعينيات، وهذا راجع للأسباب التالية :

• تطور العقلية والأفكار إلى جانب عالمية التبادل؛

• تضاعف المؤسسات متعددة الجنسيات؛

• أدت الأزمة الاقتصادية خلال التسعينات إلى الرفع في عدد الشركات التي تعاني من الصعوبات والحاجة المتزايدة إلى إدراج الأدوات التي من شأنها أن تحدد المشاكل التي تعاني منها خزينة المؤسسة بدقة؛

• تطور أنظمة ووسائل معالجة المعلومات وانتشار كذا الإعلام الآلي.

وبناء على ماسبق سوف نتناول أهم المراحل الزمنية التي مرّ بها جدول تدفق الخزينة كما يلي:

المرحلة الأولى - مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخدامها:

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسّط أطلق عليه (قائمة من أين تم الحصول على الأموال و أين صرفت) (و التي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، و بعد عدّة سنوات عدّل عنوان هذه

القائمة إلى قائمة الأموال، و في سنة 1963 م قام مجلس المبادئ المحاسبية بإصدار نشرته رقم 3 لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال و أوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى (قائمة مصادر الأموال و استخدامات الأموال) و بأن تعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية، و عليه فقد عرفت هذه القائمة بأنها تبين مصادر الأموال و طرق استخدامها، بمعنى تبين التغيرات التي تطرأ على حركة الأموال من حيث الزيادة أو النقصان في كل من استخدامها ومصادرها، بمعنى تبين التغيرات التي تطرأ على حركة الأموال من حيث الزيادة أو النقصان في كل من الأصول والخصوم و حقوق الملكية خلال مدة زمنية معينة.

المرحلة الثانية- مرحلة قائمة التغيرات في الميزانية:

لقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة البورصات الأمريكية (SEC) عام 1970 بيانها رقم (117) والذي طلبت فيه من جميع الشركات المدرجة فيها بضرورة تضمين تقاريرها المالية السنوية المقدمة للبورصة قائمة موارد الأموال واستخداماتها. وفي هذا الشأن فقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في العام التالي 1971 الرأي رقم (19) الذي أوصى فيه ما يلي:

أ. تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي؛

ب. أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية؛

ج. أن تصبح مشمولة برأي مدقق الحسابات عن القوائم المالية الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للمؤسسة.

د. أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية، على أن يترك للمؤسسة الخيار في إعدادها وعرضها إما وفقاً لمدخل رأس المال العامل أو وفقاً لمدخل التدفق النقدي.

المرحلة الثالثة- مرحلة التوجه نحو جدول سيولة الخزينة:

أشار إليها المعيار رقم (95) الصادر عن (Financial Accounting Standards Board) مجلس معايير المحاسبة المالية عام 1987، وكذلك المعيار الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية " الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عام 1992 بصورة نهائية والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدّة ابتداءً من الأول من شهر جويلية عام 1994.

1- تعريف جدول تدفقات الخزينة:

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، فهو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الاجمالي للخزينة (أي حركة إدخال وإخراج السيولة)، فهو جدول يوضح حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة.

ويعرف أيضا بأنه جدول من شأنه أن يدرس تطور الحالة المالية للمؤسسة من سنة إلى أخرى وهذا بالنظر إلى التدفقات الجارية للخزينة ويرجع في الأصل إلى جدول التمويل الذي بفضلله يتم إعادة ترتيب ما هو موجود ضمنه على أساس وظائف التدفقات السنوية الداخلة والصادرة من الخزينة. ولبناء هذا الجدول يجب تجميع وتصنيف تدفقات الخزينة يستدعي توفر ما يلي:

أ. **جدول حسابات النتائج** يضم التدفقات المتعلقة بالعمليات الجارية وكذا تلك المتعلقة بعمليات التنازل والحصول على عناصر الثبنيات.

ب. **جدول التمويل الجزء الأول:** من هذا الجدول يقدم معلومات حول الاستخدامات المستقرة وكذا العمليات المالية، وتمثل القيم الموجودة ضمن هذا الجزء الأول تدفقات باستثناء رصيد القدرة على التمويل الذاتي، أما الجزء الثاني منه فيمنح التغير في الاحتياج الرأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال وكذا المتعلق بالخزينة، وغياب أو عدم توفر هذا الجدول يستدعي ذلك الرجوع إلى الميزانيات والملاحق المتعلقة بها، وهذا لتكوين جدول تدفقات الخزينة.

2- نماذج جدول التدفقات الخزينة:

توجد العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة ومحللين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة وفيما يلي أهمها :

1- جدول تدفقات الخزينة الخاص بمجلس الخبراء المحاسبين (Ordre expert comptable) : OEC

2- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة : سنركز عليه بالتفصيل لاحقا.

3- جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا : Tableau de centre de bilan de la banque de France : يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر رصيد تدفق الخزينة المتاح بعد دفع المصاريف المالية والضرائب على الأرباح وتسديد القروض مما يسمح بمراقبة عمليات تمويل الثبنيات المستقبلية.

4- جدول تدفقات الخزينة المتعدد السنوات : Tableau pluriannuels de flux de financement : TPF

عرض هذا الجدول لأول مرة سنة 1977 من قبل G de Murard ، ويستحسن أن يكون مصاحبا لجدول التمويل، لأن هذا الأخير يصف تطور هيكل التمويل خلال السنة، وجدول التمويل يسمح بتحديد أسباب هذا التطور، ومن الأفضل إعداد هذا الجدول لمجموعة من السنوات المتتالية والتي تفوق أو تساوي الأربع سنوات، وقد لقي الجدول قبولا واسعا من طرف أغلب المحللين الماليين نظرا لأهمية دوره في بناء الإستراتيجية المالية بصفة خاصة في المؤسسات غير مدرجة في البورصة أو يفتقر اقتصادها لسوق مالي، ولذا فقد تم اقتراحه كأداة لرسم سياسة تمويل النمو وقياس الأداء للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحتى المصغرة، وقد شهد هذا الجدول عدة تغيرات منذ اقتراحه.

5- جدول تدفقات الخزينة الخاص ب OEC أو الطريقة غير المباشرة: سنركز عليه بالتفصيل لاحقا.

3- طرق إعداد جدول سيولة الخزينة وفقا جاء به النظام المحاسبي المالي SCF :

هناك العديد من النماذج التي اقترحت والتي تهدف إلى الإتاحة للمستخدمين وسيلة لتقييم الاحتياجات المالية للمؤسسات، وقدرتها على تجديد الموارد و طريقة استعمالها، هذه النماذج مهمة لأنها تعتبر مكملة لبقية القوائم التي تعرض الحالة المالية للمؤسسة، وفي الصدد سوف نركز على النموذجين المنصوص عليهما في المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، والذين تبناهما النظام المحاسبي المالي الجزائري (الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة).

المعيار حل محل المعيار الدولي السابع الخاص بجدول التمويل الذي صودق عليه في جويلية 1977، ونص هذا المعيار على إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في الخزينة، وذلك بإعداد جدول يوضح تدفقات أموال الخزينة حسب مصدرها: الأنشطة العملية، أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل، ويتم إعداد جدول سيولة الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادها أثناء الدورة المحاسبية، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضها وفق الطريقتين، وقد بين النظام المحاسبي المالي أن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يتم عرضها وفق طريقتين هما الطريقة المباشرة والتي أوصى بها المشرع الجزائري.

1.3- جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة: يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا، ويمكن استعماله في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح الموارد المالية وقلة الاستثمار، كما تبيّن هذه الطريقة استخدام المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء، و من عمليات بيع البضاعة وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للمؤسسة مثل سداد ديون الموردين مقابل دفع ثمن البضاعة المشتراة وتسديد المصاريف التشغيلية المختلفة، ويمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه:

1+N	N	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (الإستغلال)</p> <p>التحصيلات المقبوضة من العملاء</p> <p>- النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين</p> <p>- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>- الضرائب على النتائج المدفوعة</p> <p>= تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية</p> <p>+ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
			= تدفقات الخزينة الناتجة المتأتية من عمليات الإستغلال.....(أ)
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار</p> <p>- المسحوبات عن اقتناء تبيئات عينية أو معنوية</p> <p>+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات عينية أو معنوية</p> <p>- المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية</p> <p>+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات مالية</p> <p>+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
			= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار.....(ب)
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</p> <p>- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>+ التحصيلات المتأتية من القروض</p> <p>- تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة</p>
			= صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل.....(ت)
			+ / - تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			= التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ + ب + ت)
			<p>تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p> <p>تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية</p> <p>التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة</p> <p>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</p>

2.3- جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة:

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تركز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغييرات الزبائن، المخزونات، تغييرات الموردين....)؛
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقيم كلا على حدى؛

إن هذا النموذج جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة تم تبنيه من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة الاستغلال، الاستثمار والتمويل) وذلك كما يلي:

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛

- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

تم تبني هذا النموذج من قبل النظام المالي المحاسبي الجزائري والذي يوصف من قبل بعض المحللين الماليين أنه مثالي إلى حدّ ما لدراسة تدفقات الخزينة بتمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة من خلال تقسيمها حسب الوظائف الأساسية للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل، حيث نجد تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال وتدفقات الخزينة المرتبطة بالتشبيات وتدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل، كما يساعد هذا النموذج على:

- تسهيل مقارنة الحالة المالية للمؤسسة بنظيراتها، لأن تدفقات الخزينة تشكل مؤشرات موضوعية؛
- معرفة قدرة المؤسسة على التحكم في خزنتها وكذا مدى تأثيرها على قراراتها الاستثمارية والمالية؛
- يعكس جدول تدفقات الخزينة صورة المؤسسة الحالية وكذا المستقبلية.

ويمكن توضيح جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة من خلال الجدول التالي:

1+N	N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (الاستغلال) صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: + الاعتلاكات والأرصدة + تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير العملاء والحسابات الدائنة الأخرى + تغير الموردين والديون الأخرى + / - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			= تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط.....(أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار + مسحوبات من اقتناء تسيينات - تحصيلات التنازل عن تسيينات + / - تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار.....(ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل - الحصص المدفوعة للمساهمين (أو الأرباح الموزعة) + زيادة رأس المال النقدي (التقديرات) + اصدار قروض (أو سندات) - تسديد قروض
			= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل.....(ت)
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ + ب + ت)
			تدفقات الخزينة عند الافتتاح تدفقات الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر الصرف (1) التغير في تدفقات الخزينة

4- تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة: إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطلق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة، وينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية و متميزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي:

4-1- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A" :

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاح والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال. إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

معدل نمو النشاط،

أهمية وخصائص هوامش الاستغلال،

أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل.

4-2- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B" :

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحياسة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

4-3- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C" :

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتماده من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافآت رأس المال.

4- أهداف جدول تدفقات الخزينة:

هناك العديد من الأهداف التي تحققها قائمة تدفقات الخزينة، وعلى رأسها توضيح الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التغير في الخزينة خلال دورة مالية، ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف من خلال النقاط التالية:

- ✓ إبراز مصدر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات النقدية) التي تحصلت عليها المؤسسة خلال دورة معينة.
- ✓ إظهار كيفية استخدام التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات النقدية).
- ✓ إظهار التغير الذي حصل في الخزينة خلال دورة محاسبية.
- ✓ إظهار مدى مساهمة كل وظيفة في تغيير الخزينة.

- ✓ توضيح طريقة تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات سواء كانت مادية أو معنوية أو مالية.
- ✓ إبراز تطور التمويل الخارجي وأيضاً مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق تدفق الخزينة للاستغلال.
- ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي للمصادر الأساسية لسيولة الخزينة، من أبرزها ما يلي:
 - التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة العملية، أي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات، وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار، أي عميات تسديد أموال لاقتناء قيم ثابتة طويلة الأجل، وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل.
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
 - تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كل على حدى، ويتم ترتيبها بشكل دائم من سنة مالية لأخرى في الأنشطة العملية، الاستثمار أو التمويل.

5- أسس بناء وتشخيص جدول تدفقات الخزينة:

يحتوي جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات، و يتم بناء قائمة تدفقات الخزينة وذلك حسب طبيعة الأنشطة الخاصة بالمؤسسة، بحيث توجد هناك ثلاثة أقسام رئيسية من التدفقات وهي:

5-1-1- وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية (العملية):

5-1-1- صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (العملية): وهي أنشطة العمليات العادية التي تنشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل، وتنتج هذه العمليات عن نشاط الاستغلال وخارج الاستغلال، بحيث يوفر تدفق الخزينة المرتبط بالنشاط، إشارة هامة حول طاقة المؤسسة لمواجهة تسديدات ديونها، ودفع أقساط الأرباح للمساهمين، وأيضاً المباشرة في استثمارات جديدة، وذلك بدون الاعتماد على التمويل الخارجي وتضم وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية العناصر التالية: التحصيلات المقبوضة من الزبائن؛ التحصيلات الأخرى (التي تضم ح/ 74 وبعض ح/ 75)؛ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين؛ المبالغ المدفوعة لمعاملين آخرين؛ فوائد ومصاريف مالية أخرى، أما تدفقات خارج الاستغلال فهي العمليات التي لا تخص النشاط العادي للمؤسسة، كالنواتج والتكاليف الاستثنائية والنواتج المالية المحصلة... الخ، يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:

5-1-2- التحصيلات المقبوضة من الزبائن : تحسب كما يلي: حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات

المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه ما عدا حساب (709) التخفيضات والتخفيضات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقه (رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة).

ملاحظة: هناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي: ح/ 74 إعانات الاستغلال + ح/ 757 المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + ح/ 758 المنتجات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في ح/ 487 المنتجات المسجلة مسبقا.

5-1-3- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: وتحسب كما يلي: ح/ 60 المشتريات المستهلكة ما عدا ح/ 609 التخفيضات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + ح/ 61 الخدمات الخارجية + ح/ 62 الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والأخرى - التغير في رصيد ح/ 401 موردو المخزونات والخدمات - التغير في رصيد ح/ 467 الحسابات الأخرى المدينة أو الدائنة + ح/ 63 أعباء المستخدمين - التغير في ح/ 42 المستخدمين والحسابات الملحقه - التغير في ح/ 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه.

هناك مبالغ مدفوعة المتعاملين آخرين وهي معينة بهذا العنصر وتحدد على النحو الآتي: ح/ 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + ح/ 65 الأعباء العملية الأخرى - التغير في رصيد ح/ 445 الدولة، الضرائب على رقم الأعمال - التغير في رصيد ح/ 486 الأعباء المسجلة مسبقا.

5-1-4- فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة: تتمثل في ح/ 66 الأعباء المالية.

5-1-5- الضرائب على النتائج المدفوعة: تحسب كما يلي: ح/ 695 الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية - التغير في رصيد ح/ 444 الدولة والضرائب على النتائج.

تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية: تحدد بالفرق بين ح/ 77 منتجات العناصر غير العادية و ح/ 67 أعباء العناصر غير العادية.

5-2- صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: تنشأ عن عمليات تسديد الأموال من أجل اقتناء استثمار، وتحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصل ثابت، ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار وتتضمن هذه التدفقات التحصيلات والتسديدات الناتجة عن:

(-) تسديدات عن حيازة تسيئات معنوية ومادية.

(+) التحصيلات الناتجة من عمليات التنازل عن تسيئات مادية ومعنوية.

(-) تسديدات عن حيازة تسيئات مالية.

(+) التحصيلات الناتجة من عمليات التنازل عن تسيئات مالية.

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

(+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويمكن حسابها على النحو الآتي:

5-2-1- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية: تحسب حسب العلاقة الآتية : التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

5-2-2-التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية: تحسب حسب العلاقة الآتية: التغيير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة.

5-2-3-التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية: تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

5-3- وظيفة التمويل المرتبطة بعمليات التمويل: هي تدفقات ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال، سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة، وحركة التسيقات ذات الطبيعة المالية، بحيث تعمل هذه التدفقات على تسطير مختلف مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك، كتوزيع الأرباح وتسديد القروض... الخ، وتتكون عمليات التمويل من:

- المقبوضات الصافية لرأس المال، وهو يعكس التحصيل الناتج من اصدار الأسهم.
- المدفوعات الصافية للقروض، وتتمثل في التغيير في ح/ 16 القروض والديون المماثلة.
- الأرباح الموزعة، وتتمثل في الحصص والتوزيعات التي يتم القيام بها، وتتمثل في ح/ 12: نتيجة السنة المالية غير المسجلة في الاحتياطات.

ويتم حساب العناصر المكونة لها على النحو الآتي:

5-3-1- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم: تتمثل في التغيير في ح/ 101 رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة

أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال + التغيير في ح/ 103 العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة.

5-3-2- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: وتتمثل في ح/ 12 نتيجة السنة المالية السابقة مطروحا

منه التغيير في ح/ 106 الاحتياطات.

5-3-3- التحصيلات المتأتية من القروض: وتتمثل في التغيير في ح/ 16 الافتراضات والديون المماثلة مضافا إليه

تسديدات القروض في السنة المالية.

5-3-4- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة

المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) مطروحا منها التغيير في ح/ 16 الافتراضات والديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير سهلة التحول إلى سيولة (التوظيفات ذات الأجل القصير وعالية السيولة).

6- المراحل الأساسية لإعداد جدول تدفقات الخزينة: يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة بالإعتماد على المراحل

التالية:

- تحديد التغيير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية لأول فترة وآخرها.

▪ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تحليل حسابات النتائج الحالية، وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

▪ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بواسطة تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة. هذه المراحل يتم الاعتماد عليها من خلال المصادر التالية:

❖ ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين من أجل تحديد مقدار التغير في الاستخدامات والموارد لأول دورة وآخرها.

❖ جدول حسابات النتائج للسنة الجارية من أجل تحديد مقدار صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

❖ معلومات تفصيلية إضافية أخرى من أجل تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن قائمة تدفقات الخزينة تسعى لإظهار طريقة تغير الخزينة من دورة لأخرى، وذلك من خلال الوظائف الأساسية التي ذكرناها سابقاً، فهي يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، حيث تبين تطور التمويل الخارجي وأيضاً قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بواسطة تدفق الخزينة للاستغلال.

يتم بموجب الطريقة غير المباشرة تعديل النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

-آثار العمليات دون التأثير في الخزينة (اهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين)...

-التسويات (ضرائب مؤجلة).

-التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازلات الزائدة أو الناقصة)... وهذه التدفقات تقدم كلاً على حدى.

ولتنظيم جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة علينا اتباع الخطوات التالية:

أ- الخطوة الأولى: ويتم فيها تحديد صافي النقد الذي تم تحصيله وكذلك الذي تم صرفه واستخدامه خلال أنشطة التشغيل وذلك بتحويل الدخل المتأني والمتراكم بناء على قاعدة الاستحقاق الى نقد.

ب- الخطوة الثانية: من خلال تحليل الميزانية العمومية يتم تحليل التغيرات على الأصول الثابتة وحسابات المطلوبات طويلة الأجل.

ج- الخطوة الثالثة: تتم مقارنة التغيرات في جدول سيولة الخزينة مع التغيرات في حساب النقد الموجود في الميزانية العمومية، للتأكد من مطابقتها في هذه الحالة يمكن إيجاد الفرق بين رصيد بداية السنة ورصيد نهاية السنة من خلال مقارنة الميزانيات للسنتين.

وحسب هذه الطريقة يشير المعيار المحاسبي الدولي السابع الى تسوية النتيجة الصافية للمؤسسة قبل

الفوائد والضرائب في حساب النتائج وتعديلها للتحويل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي عن طريق:

-إضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة واطفاء الأصول غير الملموسة وأية نفقات لا تحتاج الى نقدية مدفوعة، لأنها لا تسدد أو ليس لها تأثير نقدي ومع ذلك تخفض في النتيجة الصافية في حساب النتائج.

-الغاء مكاسب أو خسائر بيع الأصول غير المتداولة والاستثمارات المالية من النتيجة الصافية لإظهارها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لأنها تعد من الأنشطة الاستثمارية وهذا من أجل تجنب حسابه مرتين.

-يضاف النقص في الأصول المتداولة لأنه مثلا المورد إذا نقصت قيمته معناه تحصيل نقدية من بيع المخزون، وبالتالي هناك زيادة في النقدية أما الزيادة في الأصول المتداولة فتطرح من النتيجة الصافية لدالاتها على تدفق نقدي خارجي.

-تضاف الزيادة في الخصوم المتداولة لأنه مثلا المورد إذا زدت قيمته من سنة لأخرى فمعناه لم يتم استعمال النقدية للدفع للمورد وبالتالي هناك توفير نقدية إضافية تؤدي الى تدفق داخلي أما النقص في الخصوم المتداولة فيطرح من النتيجة الصافية.

-طرح النقدية المدفوعة كمصروف والضرائب على الدخل لأنها تدفقات نقدية خارجية، ويشمل الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من العمليات من قائمة التدفقات النقدية على البنود التالية :

صافي نتيجة السنة المالية .

+الاهتلاك والمؤونات .

تغير الضرائب المؤجلة .

تغير المخزونات.

الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى

تغير الموردين والديون الأخرى.

نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.